جمهورية العراق
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat of the Council of Ministers

الدائرة القانونية
العدد: ق/٢/١/ ٣٨ / ٤٢/
التاريخ: ٦/٥/٢٠٢٤

(سري وشخصي)

مكتب الوزير
- وزارة النفط
- وزارة التجارة
- وزارة الزراعة
- وزارة الموارد المائية

هيأة النزاهة الاتحادية / مكتب رئيس الهيأة
محافظة الانبار / مكتب المحافظ

الموضوع / أمر

تحية طيبة ...

نرافق ربطاً صورة كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم بالعدد (٣٠٢٦/ ٢٤٨٣٤٩٠) المؤرخ في ٢٠٢٤/٤/٨ مع مرافقاته .

لأخذ ما يلزم وتنفيذ توصيات محضر اللجنة التحقيقية المرافقة لكتاب جهاز الأمن الوطني العراقي المرقم بالعدد (٣٤/ ٣١٩٢/ ٨٣١٢) المؤرخ في ٢٠٢٤/٣/٢٥ كلاً بحسب الاختصاص وإعلامنا.

مـــع التقدير.

المرافقات: -
- صورة كتاب مع مرافقاته كافة.

د. حميد نعيم الغزي
الأمين العـــام لمجلس الوزراء
٢٠٢٤/٤/

صورة عنه الى:
- مكتب رئيس مجلس الوزراء / إشارة الى كتابكم آنفاً، نرجو ان تتفضلوا بالعلم ... مع التقدير.
- جهاز الامن الوطني العراقي/ مكتب رئيس الجهاز / إشارة الى كتابكم آنفاً ، نرجو ان تتفضلوا بالعلم ... مع التقدير.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ مكتب الأمين العام / شعبة السري المركزي ... مع التقدير.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية / قسم الاستشارات مع الأوليات كافة ... مع التقدير.
- البريد السري.

General Secrtariat of Council of Ministers - Legal Department
Phone No. ٧٤٣٢٣٠٦

Printing ...

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Prime Minister's Office
Personal Secretary to the Commander-in-Chief of the Armed Forces

جمهورية العراق
مكتب رئيس مجلس الوزراء
السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة

العدد: 3026 / 2483490
التاريخ: 2024/04/08

((سري وشخصي))

الى/ الامانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب الامين العام

م/ أمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حصلت مصادقة السيد رئيس مجلس الوزراء – القائد العام للقوات المسلحة أصولياً على توصيات اللجنة المشكلة بموجب كتابنا ذي العدد (٢٤٨١٤٥٢) في ٢٠٢٤/٢/٧ والواردة رفقة كتاب جهاز الأمن الوطني العراقي ذي العدد (٨٣١٢/٣١٩٢/٣٤) في ٢٠٢٤/٣/٢٥.

للتفضل بالاطلاع ومتابعة تنفيذ التوصيات مع الجهات ذات العلاقة وتزويدنا بالمتحقق منها تباعاً واعلامنا .. مع التقدير .

المرافقات

- صورة الكتب اعلاه
- اصل محضر اللجنة
- بوكس فايل عدد (٢)
- اصل سجلات عدد (٦)
- هارد دسك (عدد (١)
- سير تحقيق عدد (١)

الفريق
عبدالكريم عبدالحسن وجر
السكرتير الشخصي للقائد العام
للقوات المسلحة
٢٠٢٤/٤/٨

صورة ضوئية عنه الى /

- وزارة النفط – مكتب الوزير
- وزارة التجارة – مكتب الوزير

نرافق ربطاً صورة الكتب اعلاه مع توصيات اللجنة مدار البحث للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم كلاً حسب اختصاصه واعلامنا .. مع التقدير .

- وزارة الزراعة – مكتب الوزير
- هيئة النزاهة الاتحادية – مكتب رئيس الهيئة

لاحقاً بكتابنا اعلاه نرافق ربطاً صورة توصيات اللجنة التحقيقية مدار البحث للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم كلاً حسب اختصاصه واعلامنا .. مع التقدير .

- جهاز الامن الوطني العراقي / كتابكم ولاحقاً بكتابنا اعلاه نرافق ربطا صورة من توصيات اللجنة مدار البحث للعلم والمتابعة .. مع التقدير

- متابعة البريد السري .
- الأرشيف.

تقييم الوثائق (أ. ب. ج)

ح ٢٠٢٤/٠٤/٠٧

REPUBLIC OF IRAQ

جمهورية العراق

جهاز الأمن الوطني العراقي

(سري وشخصي)

العدد: ٢٤/٢١٩٤/٨٣١٢

التاريخ: ٢٠٢٤/٢/٥٠

إلى /مكتب رئيس مجلس الوزراء- السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة

الموضوع /محضر لجنة تحقيقية

تحية طيبة.

إشارة الى الأمر الصادر بكتابكم العدد (٢٤٨١٤٥٢/٣٠٨١ في ٢/٧/ ٢٠٢٤) المتضمن تشكيل لجنة تحقيقية برئاسة جهاز الأمن الوطني العراقي وعضوية كل من وزارة الزراعة وهيئة النزاهة للتحقيق بالمعلومات الواردة بكتابنا العدد(ج٣٤/١٣٣٠ في ٢٠٢٤/٢/١٦) حول وجود تلاعب بمساحات الأراضي الزراعية المثبتة في الخطط الزراعية ضمن محافظة الانبار ، بصدده نود بيان ما يلي:

١. بتاريخ (٢٠٢٤/٢/٢٥) شرعت اللجنة موضوع البحث بالمهام الموكلة اليها وحسب المحضر المرفق ربطا .
٢. بتاريخ (٢٠/٣/ ٢٠٢٤) أنهت اللجنة اعمالها وحسب المحضر الختامي المرفق ربطا.
٣. ان المعلومات الواردة بكتابنا انفا التي شكلت بموجبها اللجنة أشارت الى ان الخروقات المرتكبة من قبل مديرية زراعة الانبار في الخطط الزراعية الموسم (٢٠٢٠ – ٢٠٢١) مستمرة لغاية الآن وبالتالي فان هذه الخروقات تتمثل بالخطط الزراعية للمواسم (٢٠٢٠ - ٢٠٢١) و(٢٠٢١ - ٢٠٢٢) و (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣) و(٢٠٢٣ - ٢٠٢٤) ، ونظرا للحجم الكبير للبيانات التي يستوجب تدقيقها اكتفت اللجنة بالموسمين (٢٠٢٠ -٢٠٢١) و (٢٠٢١ -٢٠٢٢) لبيان صحة المعلومات حول وجود التلاعب بمساحات الأراضي الزراعية من عدمه ، ويترك لمكتب رئيس مجلس الوزراء القرار حول تدقيق بيانات الموسمين (٢٠٢٢- ٢٠٢٣) و (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤) لبيان حجم الأموال المهدورة لغرض تضمينها بحق المقصرين .
٤. بلغت مساحة الأراضي الزراعية الوهمية التي تم شمولها في الخطط الزراعية للموسمين (٢٠٢٠ – ٢٠٢١) و (٢٠٢١ـ ٢٠٢٢) تقريباً (٦٤٥،٦٨٣) دونم.
٥. ثبتت اللجنة في محضرها المبلغ المهدور للموسمين انفاً بمبلغ تقريبي بلغ (٣٨،٠٦٩،٤٧٧،٤٦٩) ثمانية وثلاثون مليار وتسعة وستون مليون واربعمائة وسبعة وسبعون ألف واربعمائة وتسعة وستون دينار عراقي ، و(٨،١٧٤،٩٦٢) ثمانية مليون ومائة واربعة وسبعون الف وتسعمائة واثنان وستون دولار أمريكي عن الأسمدة والبذور والمبيدات المجهزة بناءً على المساحات الوهمية.
٦. تعذر على اللجنة حصر واحتساب المبلغ المهدور عن تجهيز المشتقات النفطية نظرا لصرف هذه المشتقات على أساس المكائن والمرشات المملوكة للمزارعين ولم يكن على أساس الدونم ، كما تعذر احتساب المبلغ المهدور نتيجة بيع الخطط الزراعية للمساحات الوهمية التي سوّقت بموجبها كميات من الحنطة المهربة والمتقادمة الى وزارة التجارة بالسعر المدعوم.

للتفضل بالاطلاع والتنسيب بصدد التوصيات الواردة ...مع الاحترام.

رئيس

جهاز الأمن الوطني العراقي

٢٠٢٤/ ٢/ ٥

المرافقات:
- محضر اللجنة
- بوكس فايل عدد (٢)
- اصل سجلات عدد (٦)
- هارد دسك عدد (١)
- سير تحقيق عدد (١)

تقييم الوثائق
ا.ب.ج.د

(سري وشخصي)

E-mail : info@inss.gov.iq

Printing ...

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Prime Minister's Office
Personal Secretary to the Commander-in-Chief of the Armed Forces

جمهورية العراق
مكتب رئيس مجلس الوزراء
السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة

العدد: 2481452 /
التاريخ: 2024/02/07

((سري وشخصي))

م/ أمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١. تنفيذاً لتوجيه السيد رئيس مجلس الوزراء - القائد العام للقوات المسلحة تقرر تشكيل لجنة تحقيقية برئاسة وعضوية ممثلين من الجهات المدرجة أدناه:

أ. ممثل من جهاز الأمن الوطني العراقي / رئيساً

ب. ممثل من وزارة الزراعة - الدائرة القانونية / عضواً

ت. ممثل من هيئة النزاهة الاتحادية / عضواً

٢. مهمة اللجنة : التحقيق بالمعلومات التي تشير بوجود تلاعب في مساحات الأراضي الزراعية ضمن محافظة الأنبار وحسب ماورد بكتاب جهاز الأمن الوطني العراقي ذي العدد (ج٣٤/ ١٣٣٠) في ٢٠٢٤/١/١٦ .

٣. تباشر اللجنة أعمالها فوراً وتعرض توصياتها خلال مدة (٣٠) يوماً حتماً أمام أنظار السيد رئيس مجلس الوزراء - القائد العام للقوات المسلحة .

الفريق
عبدالكريم عبدالحسن وجر
السكرتير الشخصي للقائد العام
للقوات المسلحة
٢٠٢٤/٢/٥

صور مع التحية :

- وزارة الزراعة - مكتب الوزير ... مع طلب تشكيل لجنة ... وفق ما ورد ...
- هيئة النزاهة الاتحادية - مكتب السيد رئيس الهيئة ... مع طلب ...
- السيد ... المحترم ... مع التقدير

وفق المستقد الزمني المحدد وأخذ ... مع التقدير

- متابعة البريد السري .
- الأرشيف.

٢٠٢٤/٢/٥

تقييم الوثائق (أ. ب. ج)

السيد رئيس مجلس الوزراء/ القائد العام للقوات المسلحة المحترم

تحية وتقدير

م/ محضر وتوصيات اللجنة التحقيقية المؤلفة بموجب الامر المرقم (٢٤٨١٤٥٢/٣٠٨١ في ٢٠٢٤/٢/٧)

اولاً/ تأليف اللجنة

استنادا الى الامر المرقم ((٢٤٨١٤٥٢/٣٠٨١ في ٢٠٢٤/٢/٧) الصادر من مكتب رئيس مجلس الوزراء/ السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة المتضمن تأليف لجنة تحقيقية مشتركة برئاسة (**ممثل من جهاز الامن الوطني و عضوية ممثل عن هيئة النزاهة الاتحادية و وزارة الزراعة/ الدائرة القانونية لغرض التحقيق بالمعلومات التي تشير الى وجود تلاعب في مساحات الاراضي الزراعية ضمن محافظة الانبار وحسب المعلومات الواردة بكتاب جهاز الامن الوطني العراقي ذي العدد (ج٣٤/١٣٣٠ في ٢٠٢٤/١/١٦)**

ثانياً/نطاق عمل اللجنة

التحقيق في وجود شبهات فساد متمثلة بوجود تلاعب في مساحات الاراضي الزراعية التابعة الى مديرية زراعة محافظة الانبار عن طريق ادراج اراضي زراعية لا وجود لها على ارض الواقع للموسم الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١) مما تسبب بالهدر بالمال العام.

ثالثاً/ الاجراءات:

١. عقد اجتماع تداولي من قبل رئيس واعضاء اللجنة التحقيقية بتاريخ (٢٥-٢٠٢٤/٢/٢٦) في مقر جهاز الامن الوطني / مديرية الامن الاقتصادي لغرض الاطلاع على الاوليات وتدقيقها ووضع خطة عمل لأعمال اللجنة وفقا للتوقيتات الزمنية المحددة للجنة.

٢. انتقلت اللجنة التحقيقية الى محافظة الانبار بتاريخ (٢٧-٢٨-٢٠٢٤/٢/٢٩) و (٢٠٢٤/٣/٤) لغرض الاطلاع على الاوليات المتوفرة في مديرية زراعة محافظة الانبار وتدوين اقوال الموظفين المعنيين بالتحقيق.

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
مفاصلة النزاهة
الاتحادية

ممثل وزارة الزراعة

٣. تم تبليغ كلا من الاسماء الوارد ذكرها في الجدول ادناه والمنسوبين الى مديرية زراعة محافظة الانبار لغرض الحضور الى مقر مديرية الامن الوطني في محافظة الانبار بعد التأكد من بياناتهم الشخصية بدلالة هويات الاحوال الشخصية وبطاقة السكن المرفقة صورتها ربطاً وهم كلاً من :-

ت	الاسم	المنصب	تاريخ استلام المنصب
١	خالد خلف عواد شلاش الجابري (مع تدوين ملحق اقوال)	مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (الحالي) ومدير قسم التخطيط والمتابعة خلال فترة اعداد الخطة الزراعية للموسم الزراعي(٢٠٢٠/٢٠٢١)	من تاريخ٢٠١٦/٤/٢٨ ولغاية ٢٠٢٢/٢/٧ مدير قسم التخطيط. من تاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٢٧ معاون مدير المديرية من تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٧ مدير المديرية ومستمر بالإدارة
٢	مثنى سبتي غربي خضر السلماني	مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (السابق) محال على التقاعد حالياً	من تاريخ ٢٠١٨/١/٣١ ولغاية ٢٠٢٣/٧/٢٣
٣	ربيع محمد جاسم محمد العبيدي	مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار	من تاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠ ومستمر بالإدارة
٤	عبد الباسط كفاح عبد الله محمود الجبوري	مسؤول شعبة الانتاج النباتي / قسم التخطيط في مديرية زراعة محافظة الانبار	من ٢٠٢٢/٧/١ ولغاية ٢٠٢٢/١٢/١١ من تاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ ولغاية ٢٠٢٤/١/١٨.
٥	علي حميد عواد	مدير نسم التخطيط في مديرية زراعة محافظة الانبار	من تاريخ٢٠٢٢/٢/٧ ومستمر بالإدارة
٦	مروان ضياء حامد الذيابي	مسؤول شعبة زراعة الجزيرة (الحالي)/ مديرية زراعة محافظة الانبار	من تاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٠ مسؤول شعبة زراعة جزيرة الكرمة
٧	نهاد شهاب بريدع سعيد	مسؤول شعبة زراعة الفرات (سابقاً) ومحال على التقاعد حالياً/ مديرية زراعة محافظة الانبار	من عام ٢٠٢١ ولغاية ٢٠٢٣ محال على التقاعد حاليا .
٨	رعد مصلح خلف محسن الفهداوي	مسؤول شعبة زراعة الشامية (الحالي)/ مديرية زراعة محافظة الانبار	من تاريخ ٢٠٢١/٤/٢٠ ومستمر بالإدارة
٩	حاتم مرشد علي ياسين	مسؤول شعبة زراعة الرمادي/ مديرية زراعة محافظة الانبار	من عام ٢٠٠٥ ومستمر بالإدارة
١٠	عبد الرزاق جبير زبير	مسؤول شعبة التوزيع في قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار	من عام ٢٠١٨ ومستمر بالإدارة
١١	احمد ياسين جياد مرزوك	مدير قسم الرقابة والتدقيق في مديرية زراعة محافظة الانبار	من تاريخ٢٠١٩/١/١ مستمر بالإدارة
١٢	حسام الدين محمد صالح كشاش الشجلاوي	مسؤول شعبة زراعة الصقلاوية	من تاريخ٢٠١٨/١/٢ ومستمر بالإدارة
١٣	احمد عبد سويد خليفة المحلاوي	مسؤول شعبة زراعة القائم	من ٢٠١٨/١٠/٢٥ ومستمر بالإدارة

رئيس اللجنة
ممثل مديرية زراعة الانبار

٣/٢٠
عضو
ممثل مديرية الشرطة

٣/٢٠
عضو
ممثل وزارة الزراعة

١٤	مهند مرعي سعد زيدان المشهداني	مسؤول شعبة زراعة الحقلانية	من تاريخ ٢٠١٩/٩/٩ ومستمر بالإدارة
١٥	رشيد حسين علي محيسن	مسؤول شعبة زراعة الخيرات	من تاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ ومستمر بالإدارة
١٦	نوفل سعدون حماد	مسؤول شعبة زراعة العامرية	من عام ٢٠١٥ ومستمر بالإدارة
١٧	وسام شساكر سحاب	مسؤول شعبة زراعة النخيب	من تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨ ومستمر بالإدارة

٤. تم تدوين اقوال عدد من المثبتة اسمائهم في محاضر الخطة الزراعية (بصفة متعاقدين) وممن تربطهم صلة قربى بعدد من موظفي مديرية زراعة محافظة الانبار بصفة شهود وهم كلاً من :-

ت	الاسم	الشعبة الزراعية	الملاحظات
١	غفران غريب زبير غركان العبيدي	شعبة زراعة الجزيرة	زوجة عبد الرزاق جبير زبير / مسؤول شعبة التوزيع في قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار
٢	غريب زبير غركان محمد العبيدي	شعبة زراعة الجزيرة	عم الموظف عبد الرزاق جبير زبير / مسؤول شعبة التوزيع في قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار
٣	تيسير عامر خليل رزوقي سالم المشهداني (موظف في مديرية زراعة محافظة الانبار/ قسم الموارد البشرية)	شعبة زراعة الجزيرة	تربطه صلة مصاهرة مع الموظف (احمد ياسين جياد/ مدير قسم الرقابة في مديرية زراعة محافظة الانبار
٤	مصطفى عامر خليل رزوقي سالم المشهداني (موظف في قسم الاعلام في مديرية زراعة محافظة الانبار)	شعبة زراعة الرمادي	تربطه صلة مصاهرة مع الموظف (احمد ياسين جياد/ مدير قسم الرقابة في مديرية زراعة محافظة الانبار
٥	محمد عامر خليل رزوقي سالم المشهداني / موظف على ملاك شعبة زراعة الجزيرة	شعبة زراعة الرمادي	تربطه صلة مصاهرة مع الموظف (احمد ياسين جياد/ مدير قسم الرقابة في مديرية زراعة محافظة الانبار
٦	فؤاد خلف جياد مرزوك الفهداوي / موظف على ملاك شعبة زراعة الشامية)	شعبة زراعة الجزيرة	ابن عم الموظف (احمد ياسين جياد/ مدير قسم الرقابة في مديرية زراعة محافظة الانبار)
٧	احمد ابراهيم جياد مرزوك الفهداوي (موظف / شعبة زراعة الخالدية)	شعبة زراعة الجزيرة)	ابن عم الموظف (احمد ياسين جياد/ مدير قسم الرقابة في مديرية زراعة محافظة الانبار)
٨	بلال محمود عطية مرير الفراجي	شعبة زراعة الجزيرة	تربطه صله مصاهرة مع الموظف محمد خلف عناد / مدير ادارة الموارد البشرية في مديرية زراعة محافظة الانبار
٩	محمد محمود عطية مرير الفراجي (موظف بصفة عقد) في مديرية زراعة محافظة الانبار)	شعبة زراعة الجزيرة	تربطه صله مصاهرة مع الموظف محمد خلف عناد / مدير ادارة الموارد البشرية في مديرية زراعة محافظة الانبار

رئيس اللجنة
محلل جهاز حماية من لوطني

٣/٢٠
عضو
مصلحة الزراعة

عضو

٥. تم الاستيضاح من السيد(طالب عبد صالح صايل المحمدي) مدير الهيأة العامة للمياه الجوفية في محافظة الانبار .

٦. تعذر على اللجنة التحقيقية تدوين اقوال المتهم (سنان محمد علي/ مدير مديرية زراعة الانبار (سابقاً) كونه موقوف حاليا على ذمة التحقيق بقضية جزائية مودعة لدى هيئة النزاهة الاتحادية .

٧. تم تسليم اللجنة التحقيقية سجلات الاراضي الزراعية الخاصة بمديرية زراعة محافظة الانبار للسنوات (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) و (هارد دسك) يتضمن قاعدة بيانات تخص العقود الزراعية المسجلة لدى مديرية زراعة محافظة الانبار بشكل شامل بموجب كتاب المديرية ذاتها ذي العدد (٣٣٣٥ في ٢٠٢٤/٢/٢٨) واصبحت الاوليات ضمن اوليات اللجنة التحقيقية.

٨. تم تسليم اللجنة التحقيقية اصل عقود زراعية مع اولياتها لكلا من المتعاقدين (**علي خالد خلف عواد الجابري/ جابر خالد خلف عواد الجابري / عقيل خلف نايل طوكان**) بموجب الكتاب المرقم (٣٥٢٧/١٠/٣ في ٢٠٢٤/٣/٤) .

٩. تم تزويد اللجنة التحقيقية بقاعدة بيانات تخص الهيأة العامة للمياه الجوفية في محافظة الانبار المتضمنة الموافقات والاجازات الممنوحة للمزارعين لغرض انشاء ابار اروائية .

١٠. تم اجراء مقاطعة ما بين قاعدة البيانات الخاصة بمديرية زراعة محافظة الانبار وما بين قاعدة البيانات الخاصة بالشعب الزراعية التابعة الى المديرية ذاتها لغرض بيان اعداد العقود الزراعية التي ابرمت من قبل مديرية زراعة محافظة الانبار لغرض حصر مساحات الاراضي الزراعية الغير صحيحة (الوهمية) والمساحات المضافة خلافا للمساحة الفعلية والاسماء المكررة والمساحات الغير معززة بعقود زراعية ومساحات قطع الاراضي المنتهية عقودها .

١١. مفاتحة شركة توزيع المنتجات النفطية / هيأة التجهيز بموجب كتاب جهاز الامن الوطني العراقي/ مديرية الامن الاقتصادي ذي العدد(٢٤٨٣ في ٢٠٢٤/٣/٢) لغرض تزويدنا بالكميات المجهزة من المنتجات النفطية الى المزارعين المتعاقدين مع مديرية زراعة محافظة الانبار كلا حسب الشعبة الزراعية للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١) و (٢٠٢١/٢٠٢٢) و

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو اللجنة
ممثل هيئة النزاهة

عضو اللجنة
ممثل وزارة الزراعة

(٢٠٢٣/٢٠٢٢) مبوبة شهرياً مع بيان الالية المتعبة لاحتساب تلك الكميات للدونم الواحد .

١٢. مفاتحة وزارة الزراعة / الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بموجب الكتاب المرقم (٩٦٦٥ في ٢٠٢٤/٣/٣) الصادر من وزارة الزراعة / الدائرة القانونية لغرض بيان الكميات التي تم منحها من الاسمدة الى مديرية زراعة محافظة الانبار بناء على الخطة الزراعة للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) والالية التي يتم اتباعها لغرض منح الاسمدة للمديرية ذاتها

١٣. مفاتحة وزارة الزراعة / شركة ما بين النهرين بموجب الكتاب المرقم (٩٦٦٥ في ٢٠٢٤/٣/٣) الصادر من وزارة الزراعة / الدائرة القانونية لغرض بيان الكميات التي تم منحها من البذور الى مديرية زراعة محافظة الانبار بناء على الخطة الزراعة للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) والالية التي يتم اتباعها لغرض منح البذور لمديرية زراعة محافظة الانبار

١٤. مفاتحة وزارة الزراعة / دائرة وقاية المزروعات بموجب الكتاب المرقم (٩٦٦٥ في ٢٠٢٤/٣/٣) الصادر من وزارة الزراعة/ الدائرة القانونية لغرض بيان الكميات المجهزة من (المبيدات الزراعية) الى مديرية زراعة محافظة الانبار بناء على الخطة الزراعة للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) والالية التي يتم اتباعها لغرض تجهيز المديرية ذاتها

١٥. تم الانتقال ميدانياً الى وزارة الزراعة المجلس الوطني للبذور بموجب الكتاب المرقم (٩٦٦٥ في ٢٠٢٤/٣/٣) الصادر من وزارة الزراعة / الدائرة القانونية لغرض بيان الكميات المجهزة من (البذور) الى مديريات زراعة محافظة الانبار بناء على الخطة الزراعة للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) .

١٦. مفاتحة وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب كتاب جهاز الامن الوطني ذي العدد (٣٠٠) في ٢٠٢٤/٣/١٢ لغرض تزويد اللجنة بكميات الحنطة المسوقة من قبل مزارعي محافظة الانبار للموسمين (٢٠٢٠/٢٠٢١) و (٢٠٢١/٢٠٢٢) مع بيان سعر الطن لكل موسم .

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
ممثل دائرة البساتين

حضور
ممثل دائرة الزراعة

١٧. استعانة اللجنة التحقيقية بخبرة عدد من موظفين مختصين في مجال تكنلوجيا المعلومات من منتسبي جهاز الامن الوطني لغرض اجراء مقاطعة للبيانات بين قواعد البيانات الخاصة بمديرية زراعة محافظة الانبار / قسم الاراضي الزراعية و الشعب الزراعية, وكذلك تم الاستعانة بأحد موظفي جهاز الامن الوطني لغرض مقاطعة المعلومات التي طرأت لاحقا على اجراءات اللجنة التحقيقية وكذلك تم الاستعانة بخبرة مدير قسم التدقيق والرقابة الداخلية في جهاز الامن الوطني لغرض احتساب مقدار الهدر بالمال العام بالركون الى مخرجات مقاطعة البيانات و الالية المتبعة من قبل الجهات القطاعية في صرف مستحقات المزارعين فيما يخص **(الاسمدة و المبيدات والبذور و الحصة الوقودية و صولاً الى مبلغ شراء محصول الحنطة من قبل وزارة التجارة من المزارعين بالسعر المدعوم)**

رابعاً/الاستنتاجات

اجتمع رئيس واعضاء اللجنة التحقيقية للاطلاع ودراسة الاوليات والاجراءات المتخذة من قبل الجهات ذات العلاقة المعززة بالإفادات المدونة والاوليات وقد تبين الاتي:-

١. ثبت للجنة التحقيقية ان الالية المتبعة للخطة الزراعية للموسم المقترح بشكل عام تبدأ من وزارة الزراعة / دائرة التخطيط والمتابعة عن طريق توجيه اعمام الى كافة المحافظات لغرض تزويد الوزارة ذاتها بمؤشرات الخطة الزراعية للموسم المعني بالتنسيق مع مديريات الموارد المائية في المحافظات حسب طرق الارواء مع وجوب الالتزام بالشروط عند اعداد الخطة الزراعية والتي تتمثل بالاتي :-

أ. مصادقة مؤشرات الخطة الزراعية من قبل اللجنة الزراعية في المحافظة

ب. ادراج الفلاحين والمزارعين ممن لديهم علاقة قانونية مع الارض (عقد زراعي ساري المفعول/ سند ملكية/ عقد استثماري) حصراً بالخطة الزراعية مع التأكيد على الاستغلال الفعلي للأرض من قبل الفلاحين والمزارعين وبخلاف ذلك تتحمل مديريات الزراعة والشعب الزراعية التابعة لها كافة التبعات القانونية

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
ممثل صيانة الاراضي

عضو
ممثل وزارة الزراعة

ج. فيما يخص المساحات المروية بواسطة الابار يجب ان تكون الإبار مجازة رسميا من قبل وزارة الموارد المائية / الهيئة العامة للمياه الجوفية .

٢. ثبت للجنة التحقيقية قيام مديرية زراعة الانبار بإعمام الخطة المشار اليها بالفقرة (أ) من اعلاه فيما يخص السنوات (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) الى الشعب الزراعية كافة بشان تزويد المديرية ذاتها بالخطة الزراعية المقترحة للمواسم الزراعية (انفاً) المتمثل بقيام الشعب الزراعية بتزويد مديرية الزراعة / قسم التخطيط بأعداد الخطة المقترحة لشعبهم بقوائم خاصة تتضمن (اسم الفلاح/ رقم العقد / مساحة الارض / المساحة المقترحة) ولكون ان صحة تلك المعلومات تقع على عاتق الشعبة الزراعية (ابتداءً) استنادا الى الامر الاداري المرقم (٢٦٦٠ في ٢٠٢٠/٣/١٦) المتضمن (تشكيل لجان في الشعب الزراعية تتولى مهمة اعداد الخطة الزراعية و مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة وتدقيق الخطة الزراعية) وكذلك الامر الاداري المرقم (١٠٠٥٤ في ٢٠٢١/١١/١٧) المتضمن تأليف لجان فرعية تتولى مهمة تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الزراعي (٢٠٢٢/٢٠٢١) ومرفقه قوائم بأسماء رؤساء واعضاء اللجان من الشعب الزراعية، وان تلك الاجراءات تكون سابقة لرفع الخطة الزراعية (المقترحة) الى مديرية زراعة محافظة الانبار/ قسم التخطيط , وترى اللجنة ان من مهام وواجبات القسم ذاته هو تدقيق صحة المعلومات الواردة من الشعب الزراعية ومدى صحتها مع ما موجود ومثبت في مديرية الزراعة في المحافظة قبل رفعها الى وزارة الزراعة / دائرة التخطيط والمتابعة مما يجعل المسؤولية القانونية عن صحة المعلومات المحالة الى وزارة الزراعة مسؤولية تضامنية مع مدراء الشعب الزراعية .

٣. ثبت للجنة التحقيقية مُقصرية مدير مديرية زراعة محافظة الانبار ومسؤولي الاقسام والشعب القطاعية المتمثلة بـ (مثنى سبتي غربي / مدير مديرية زراعة الانبار للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) والمدراء الذين تعاقبوا على إدارة قسم التخطيط وهم كلاً من الموظفين (علي حميد عواد) و(خالد خلف عواد الجابري / اضافة الى مهامه (كمعاون للمديرية) لعام ٢٠٢١ إضافة الى (عبد الباسط كفاح عبد الله /

رئيس اللجنة

عضو

عضو

مدير شعبة الانتاج النباتي للعام ٢٠٢٢) لعدم بذلهم العناية اللازمة بتأدية المهام والواجبات المناطة بهم بموجب القانون المتمثلة بتدقيق المعلومات الواردة من الشعب الزراعية التي تخص الخطة الزراعية او إحالتها الى الاقسام المعنية في مديرية الزراعة للمواسم الزراعية (٢٠٢٠/٢٠٢١) و(٢٠٢١/٢٠٢٢) لغرض استيفاء تدقيقها و بيان مدى صحة المعلومات الواردة بمضمونها ومطابقتها مع ما مسجل لدى المديرية باعتبار ان قاعدة البيانات الخاصة بالمتعاقدين متوفرة في المديرية ذاتها/ قسم الاراضي الزراعية مما تسبب باعتماد وتأييد المعلومات الواردة من الشعب الزراعية في الخطة الزراعية دون التأكد من صحتها مما سهل على مدراء الشعب الزراعية التلاعب بالمعلومات التي تخص الخطة الزراعية بصور عديدة المتمثلة بـ (ادراج اسماء اشخاص باعتبارهم متعاقدين لأكثر من مرة ضمن الخطة الزراعية الواحدة و ادراج مساحات اراضي زراعية خلافا للحقيقية (وهمية) و ادراج اسماء اشخاص باعتبارهم متعاقدين واصطناع الاحقية لغرض شمولهم بالخطة الزراعية خلافا للقانون علاوة على شمول عدد من المتعاقدين بالخطة الزراعية بمساحات اراضي تفوق مساحة قطع الاراضي المتعاقد عليها و شمول الاراضي الزراعية الغير مستوفية لموافقات الهيأة العامة للآبار / فرع الانبار ضمن الخطة الزراعية مع دمج عدد مساحات قطع اراضي زراعية ضمن خطة زراعية واحد على الرغم من أن عقودها مبرمة على وجه الاستقلال)

٤. ثَبت للجنة التحقيقية مُقصرية مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (الاسبق) (مثنى سبتي غربي) للموسم الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١) و (٢٠٢١/ ٢٠٢٢) و (خالد خلف عواد الجابري/ مدير قسم التخطيط للموسم الزراعي(٢٠٢٠/٢٠٢١) و (علي حميد عواد / مدير قسم التخطيط للموسم الزراعي للموسم ٢٠٢١/٢٠٢٢) و مسؤول شعبة الانتاج النباتي (عبد الباسط كفاح عبد الله / للعام ٢٠٢٢) و (ربيع محمد جاسم/ مدير قسم الاراضي) لعدم امتثالهم للتوجيهات الواردة من وزارة الزراعة/ دائرة التخطيط والمتابعة بموجب كتابهم ذي العدد (١٧٢٣٠ في ٢٠٢١/٧/٧) و كتاب وزارة الزراعة / الدائرة

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
ممثل هيئة النزاهة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

القانونية ذي العدد (٢٣١٥٣ في ٢٠٢١/٩/٨) التي رسمت الآلية الخاصة بإعداد الخطة الزراعية و التعاقدات الزراعية الواجب اتباعها .

٥. ثَبت للجنة التحقيقية مُقصرية مدير مديرية زراعة محافظة الانبار الاسبق (مثنى سبتي غربي) و(علي حميد عواد / مدير قسم التخطيط) و (خالد خلف عواد الجابري/ مدير قسم التخطيط للموسم الزراعي(٢٠٢٠/٢٠٢١) و مسؤول شعبة الانتاج النباتي (عبد الباسط كفاح عبد الله / للعام ٢٠٢٢) و (ربيع محمد جاسم/ مدير قسم الاراضي) لعدم بذلهم العناية اللازمة لأداء مهام اعمالهم بتدقيق المعلومات الواردة من الشعب الزراعية الخاصة بالخطة الزراعية مما تسبب بقيام مسؤولي الشعب الزراعية إدخال عقود زراعية غير مستوفية للشروط القانونية ضمن الخطة الزراعية و المتمثلة بعدم استحصال موافقة الهيئة العامة المياه الجوفية في محافظة الانبار لغرض منح اجازة بئر (اروائية) بحجة ان ابرام تلك العقود كانت (معلقة)على مدة زمنية امدها (٦) اشهر لغرض قيام المتعاقد باستيفاء تلك الشروط ,حيث عدت اللجنة التحقيقية الفعل اعلاه مخالف للفقرة (٤) من كتاب وزارة الزراعة / الدائرة القانونية ذي العدد (٢٣١٥٣ في ٢٠٢١/٩/٨) التي نصت على (بالإمكان استمرار العقد و تجديده مع تأشير عدم توفر الحصة المائية لاحتمال توفرها في المواسم المقبلة وكذلك اخذ تعهد خطي بعدم التجاوز على الحصة المائية وعدم شموله بالخطة الزراعية لحين استكمال الموافقات الاصولية ومن الجهات المعنية بتوفير الحصة المائية) حيث اقتصرت الاجراءات على اعتماد التعهد الخطي وادخاله ضمن الخطة الزراعية مع العرض ان الكتاب اعلاه قد اشار بصراحة النص على ان الفقرة ذاتها تشمل(العقود المبرمة مسبقاً) بدلالة الاشارة الى (امكانية استمرار العقد و تجديده) ولم تشتمل على سريان النص على العقود المبرمة لأول مرة اضافة الى ان الفقرة ذاتها اشارت صراحة بعدم شمول المتعاقدين اعلاه بالخطة الزراعية الا بعد استكمال الموافقات الاصولية، وكذلك لم يثبت للجنة التحقيقية قيام المديرية ذاتها بفسخ العقود الزراعية المذكورة انفاً بعد انتهاء المدة المشار اليها اعلاه لعدم استيفاءها للشرط اعلاه علاوة على ادخال تلك العقود ضمن الخطة الزراعية خلافا للقانون .

٢/٢٠

رئيس اللجنة

٣/٢٠

عضو

٢/٢٠

عضو

٦. ثَبت للجنة التحقيقية مُقصرية (مدير زراعة محافظة الانبار الأسبق (مثنى سبتي غربي) و (علي حميد عواد / مدير قسم التخطيط) و (خالد خلف عواد الجابري/ مدير قسم التخطيط للموسم الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١) و مسؤول شعبة الاساج النباتي (عبد الباسط كفاح عبد الله / للعام ٢٠٢٢) و (ربيع محمد جاسم/ مدير قسم الاراضي) اضافة الى عدد من مسؤولي الشعب الزراعية الذين ثبت تقصيرهم لدى اللجنة التحقيقية , لقيامهم بأبرام عقود زراعية مع موظفين عموميين (منسوبين الى المديرية و خارجها) خلافاً للتشريعات الزراعية بالاشتراك مع ذات الموظفين المتعاقدين لكون ان أليه ابرام العقود الزراعية تتضمن تقديم تعهد خطي من المتعاقد بكونه (غير موظف في القطاع الحكومي) وَترى اللجنة التحقيقية ان الفعل اعلاه يعد مخالفاً للتشريعات والقوانين والتعليمات الزراعية وان التستر على الفعل اعلاه من قبل ادارة مديرية زراعة المحافظة كان بسبب ان اغلب المتعاقدين تربطهم صلة قربى مع عدد من مدراء الاقسام والشعب في مقر مديرية زراعة محافظ الانبار, اضافة الى تأثيرات اجتماعية وعشائرية وحزبية بغية الحصول على منافع مادية متمثلة بالاستفادة من عائدات بيع (الاسمدة والبذور والمبيدات الزراعية /الحصة الوقودية) المرصودة من قبل الجهات القطاعية ضمن الخطة الزراعية عن طريق بيعها للتجار علاوة على قيامهم بالاستفادة من تسويق محصول الحنطة الى وزارة التجارة بمبلغ مدعوم من قبل الدولة .

٧. ثَبت للجنة التحقيقية مُقصرية مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار (ربيع محمد جاسم) لعدم بَذله العناية اللازمة للقيام بالواجبات المكلف بها قانونا لإدارة القسم المتمثلة بأجراء التدقيقات الدورية على المتغيرات التي تطرأ على العقود الزراعية من حيث مدة سريان العقد وعدم اتخاذ الاجراءات القانونية بفسخ تلك العقود او تجديدها وكذلك عدم قيامه بتدقيق صحة المعلومات الواردة من الشعب الزراعية فيما يخص مدى استيفاء العقود الزراعية للموافقات الاصولية والشكلية القانونية وبالخصوص (موافقة الهيئة العامة للآبار في محافظة الانبار) و العقود المفسوخة حكماً (بمضي المدة) ولكون ان اجراءات التعاقد تتم عن طريق القسم ذاته و ان مهمة مدير قسم

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن والوقاية

عضو
ممثل وزارة الزراعة

عضو
مدير صنف الزراعة

الاراضي بالأصل هو فحص وتدقيق الاجراءات التي تسبق ابرام العقود الزراعية ومدى استيفائها للقانون والتشريعات الزراعية النافذة وبالإضافة الى تدقيق صحة المعلومات الواردة من الشعب الزراعية لكون القسم ذاته يمتلك قاعدة بيانات متكاملة خاصة بالمتعاقدين بعقود زراعية ، مما تسبب بإدخال تلك العقود ضمن الخطة الزراعية للمواسم الزراعية (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) على الرغم من عدم استيفاءها للشروط القانونية

٨. ثَبت للجنة التحقيقية مُقصرية مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة الانبار (ربيع محمد جاسم) لقيامه بأبرام عقود زراعية خلافا للقوانين الضوابط والتعليمات الزراعية المتمثلة بعدم استيفاء اغلب العقود الزراعية للموافقات الاصولية من الدوائر القطاعية ذات العلاقة والاهمية المتمثلة بـ(الهيئة العامة للمياه الجوفية فيما يخص اجازة الابار) لكون ان موافقة الجهة ذاتها تعتبر من الشروط الاساسية لأبرام العقود الزراعية لتعلقها باستحصال الموافقة على الحصة المائية للمساحة الزراعية كونها تمثل جانباً اروائياً يُسهم في اتمام العملية الزراعية مما تسبب بإدخال تلك العقود ضمن الخطة الزراعية من قبل الشعب الزراعية على الرغم مخالفتها لتلك الشروط.

٩. ثَبت للجنة التحقيقية مُقصرية مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة الانبار (ربيع محمد جاسم) لعدم بذله العناية اللازمة بمتابعة العقود المبرمة من قبل مديرية زراعة محافظة الانبار والتي أبرمت بناءً على تعهدات خطية من المتعاقدين الذين لم تستوفى اجراءاتهم استحصال الموافقات الاصولية من (الهيأة العامة للآبار) استناداً الى للفقرة (٤) من كتاب وزارة الزراعة / الدائرة القانونية ذي العدد (٢٣١٥٣ في ٢٠٢١/٩/٨) التي نصت على (بالإمكان استمرار العقد و تجديده مع تأشير عدم توفر الحصة المائية لاحتمال توفرها في المواسم المقبلة وكذلك اخذ تعهد خطي بعدم التجاوز على الحصة المائية وعدم شموله بالخطة الزراعية لحين استكمال الموافقات الاصولية ومن الجهات المعنية بتوفير الحصة المائية حيث تم منح المتعاقد مدة (٦) اشهر لغرض استكمال الموافقات ذاتها وان المومأ اليه قد شمل العقود المبرمة

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الاشراف والتطوير الزراعي

عضو
ممثل صفة الترصد الزراعي

عضو
ممثل مديرية زراعة الانبار

لأول مرة خلافاً لمضمون الكتاب اعلاه و لم يتابع استيفاء الشكلية القانونية للعقود ذاتها بغية اشعار ادارة المديرية والشعب الزراعية بالمتغيرات اعلاه مما تسبب بقيام مسؤولي الشعب الزراعية بإدخال ذات العقود ضمن الخطة الزراعية على الرغم من عدم استحصال الموافقات الأروائية بحجة وجود تعهدات خطية .

١٠. ثَبت للجنة التحقيقية مُقصرية الموظف (ربيع محمد جاسم) مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار و (وسام شاكر سحاب/ مسؤول شعبة زراعة النخيب) و (خالد خلف عواد/ معاون مدير المديرية) و (مثنى سبتي غربي / مدير زراعة محافظة الانبار) الاسبق لقيامهم بابرام عقود زراعية خلافا للقانون مع الذوات المدرجة اسمائهم في ادناه ممن تربطهم صلة قربى بالموظف(خالد خلف عواد/ مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (الحالي) والذي كان يتسنم مهام معاون مدير المديرية وقت ابرام العقود وهم كلا من:-

أ. (علي خالد خلف عواد الجابري) تم التعاقد بمساحة ارض (٢٥٠٠)دونم تسقى بطريقة الابار / شعبة زراعة النخيب

ب. (جابر خالد خلف عواد الجابري) بمساحة ارض (٤٠٠٠) دونم تسقى بطريقة الابار/ شعبة زراعة النخيب .

ت. (عقيل خلف نايل طوكان) بمساحة ارض (٢٥٠٠) دونم تسقى بطريقة الابار / شعبة زراعة النخيب .

حيث اتضح للجنة ومن خلال تدوين الاقوال والاطلاع على الاوليات قيام مسؤول شعبة زراعة النخيب (وسام شاكر سحاب) بالموافقة على السير بإجراءات التعاقد للمومأ اليهم على الرغم من عدم استيفاء معاملاتهم الى الشروط الواجب توافرها لإبرام العقد الزراعي مما ترتب على الاجراء أعلاه ادخال المومأ اليهم ضمن الخطة الزراعية للعام (٢٠٢٢/٢٠٢٣) على الرغم من عدم حصولهم على موافقات اروائية من مديرية الموارد المائية فيما يخص الحصة المائية وإجازات الابار وقد اشار (وسام شاكر سحاب / مسؤول زراعة شعبة النخيب) في افادته أن كافة الاجراءات اعلاه كانت بتوجيه شفوي من (خالد خلف عواد/معاون مدير زراعة محافظة الانبار) ومن ضمنها التوجيه بشمول المومأ اليهم بمساحة العقد الزراعي بالكامل (خلافا للضوابط)، كما وقد

٢/٢٠

رئيس اللجنة
محقق جهاز الامن الوطني

٣/٢٠

عضو
مساعد صنف الزراعة
الحاج آريا

محافظة الانبار) في حينها بالاشتراك مع (خالد خلف عواد الجابري) باعتباره معاون مدير المديرية و(وسام شاكر سحاب / مسؤول شعبة زراعة النخيب) بغية ادخال المومأ اليهم ضمن الخطة الزراعية(٢٠٢٢/٢٠٢٣) بمساحة (كاملة) خرقاً للضوابط والتشريعات الزراعية لكون ان الاراضي اعلاه (صحراوية) لغرض الانتفاع من الخطة الزراعية عن طريق استلام(البذور / المبيدات/ الاسمدة/ المشتقات النفطية) بالسعر المدعوم من الدولة والمتاجرة بها في الاسواق المحلية وصولا الى الانتفاع من مبالغ تسويق الحنطة الى وزارة التجارة, ولكون ان اللجنة التحقيقية على قناعة بعدم قيام المتعاقدين باستصلاح تلك الاراضي وزراعتها بدلالة عدم حصولهم على موافقات اروائية واجازة ابار من قبل مديرية الموارد المائية / هيأة الابار في محافظة الانبار اشارة الى المعطيات الواردة في افادة (وسام شاكر سحاب/ مسؤول زراعة شعبة النخيب) المتضمنة قيامه بتزويد المتعاقدين (محل البحث) بكتب معنونة الى الجهات القطاعية قدر تعلق الامر باستلام (البذور) و (الاسمدة) وان المومأ اليهم لم يقوموا بتسويق محصول الحنطة الى وزارة التجارة وانما قاموا ببيعها في الاسواق المحلية الى(التجار) ,كما وافاد بقيام المومأ اليهم بحفر ابار دون حصول موافقة من هيأة الابار ,كما وثبت للجنة التحقيقية وبعد الاطلاع على أصل أوليات العقود المبرمة (محل البحث) والمستلمة من قبل مديرية زراعة محافظة الانبار بقيام المديرية باستحصال الموافقة لاحقا للإجراءات اعلاه على منح المومأ اليهم حصة مائية وقبول طلب المومأ اليهم بالتنازل عن العقد الى الغير بموجب الكتب المرقمة(١٠٥٢٠ في ٢٠٢٣/٧/٩ فيما يخص جابر خلف عواد) و (١٠٥٢١ في ٢٠٢٣/٧/٩ فيما يخص عقيل خلف نايل طوكان الجابري) و (١٢٣١٦ في ٢٠٢٣/٨/١ فيما يخص علي خالد خلف عواد) بموجب موافقات من قبل مديرية زراعة محافظة الانبار دون الاكتراث الى الافعال المرتكبة من قبلهم واحالتهم الى المحاكم المختصة, مع العرض ان الموضوع مسجل لدى هيئة النزاهة الاتحادية / مكتب تحقيق الانبار برقم القضية الجزائية (١٥١ق/٢٠٢٤/١٧).

١١.ثَبت للجنة التحقيقية ومن خلال تدوين اقوال عدد من الشهود المثبتة اسمائهم كمتعاقدين في الخطة الزراعية لعام (٢٠٢٠/٢٠٢١) مع شعبة

رئيس اللجنة
محلل جهاز مكافحة الوضع

عضو
معاون مدير زراعة الانبار

عضو
معاون مدير هيئة الانبار

زراعة (الجزيرة) والذين تربط بعضهم صلة قربى من الدرجة (الاولى والثانية) بمدراء اقسام وشعب في مديرية زراعة محافظة الانبار و في ذات الحين بعضهم منسوبين الى مديرية زراعة محافظة الانبار حيث ثبت ومن خلال ادعاء المومأ اليهم قيام (سنان محمد علي)مدير شعبة زراعة الجزيرة و (حاتم مرشد علي ياسين) مدير شعبة زراعة الرمادى بالتلاعب بالمعلومات الخاصة بالخطة الزراعية فيما يخص كلاً من:-

ت	الاسم	المساحة المتعاقد عليها	المساحة الداخلة ضمن الخطة الزراعية	التفاصيل
١	محمد محمود عطية مرير الفراجي	(٥٠) دونم (شعبة زراعة الجزيرة)	٧٥٠ دونم	تم ادخال اسم المومأ اليه ضمن الخطة الزراعية في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ دون علمه حسب ادعائه في حين ان المومأ اليه متعاقد مع الشعبة عام ٢٠٢٢
٢	بلال محمود عطية مرير الفراجي	(٥٠) دونم (شعبة زراعة الجزيرة)	٨٥٠ دونم	تم ادخال اسم المومأ اليه دون علمه حسب ادعائه
٣	احمد ابراهيم جياد مرزوك الفهداوي	لم يبرم اي عقد (حسب ادعائه) (شعبة زراعة الجزيرة)	٧٥٠ دونم	تم ادخال اسم المومأ اليه دون علمه (حسب ادعائه)
٤	فؤاد خلف جياد مرزوك الفهداوي	لم يبرم اي عقد (حسب ادعائه) (شعبة زراعة الجزيرة)	٨٠٠ دونم	تم ادخال اسم المومأ اليه دون علمه (حسب ادعائه)
٥	محمد عامر خليل رزوقي سالم المشهداني	(٥٠٠) دونم (شعبة زراعة الرمادي)	٣٣٠ دونم	تم ادخال اسم المومأ اليه دون علمه (حسب ادعائه)
٦	مصطفى عامر خليل رزوقي سالم المشهداني	(٥٠٠) دونم (شعبة زراعة الرمادي)	٣٣٠ دونم	تم ادخال اسم المومأ اليه دون علمه (حسب ادعائه)
٧	تيسير عامر خليل رزوقي سالم المشهداني	لم يبرم اي عقد (حسب ادعائه) شعبة زراعة الجزيرة	(٦٠٠) دونم	تم ادخال اسم المومأ اليه دون علمه (حسب ادعائه)
٨	غريب زبير غركان العبيدي المتصرف الفعلي بقطعة	١٠٠ دونم شعبة زراعة الرمادي	(٥٠٠) دونم	تم ادخال اسم المومأ اليها دون علمها (حسب ادعائها)

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
مصطفى ابراهيم

عضو

	الارض المتعاقد عليها من قبل ابنته غفران غريب زبير غركان العبيدي			

حيث تم ادخال المومأ اليهم ضمن الخطة الزراعية خلافا للقانون مما ترتب على ذلك سرقة كميات من (بذور مدعومة من الدولة و اسمدة ومبيدات زراعية وحصة وقودية) وكذلك تسويق محصول الحنطة الى وزارة التجارة / السايلوات بمبالغ مدعومة دون معرفة مصدرها واستلام مبالغها دون وجه حق) واتضحَ للجنة ومن خلال تدوين اقوال السيدة (غفران غريب زبير) زوجة الموظف عبد الرزاق جبير زبير/ مسؤول شعبة في قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار بان العقد الزراعي الذي تم ابرامه مع مديرية زراعة محافظة الانبار كان بمساحة (١٠٠) دونم وان علاقتها بالعقد المبرم هي علاقة شكلية وان المتصرف الحقيقي للعقد هو والد المومأ اليها المدعو (غريب زبير غركان) حيث تم تدوين اقواله من قبل اللجنة التحقيقية والذي اشار الى انه المتصرف الفعلي لقطعة الارض (محل العقد) وقد اكد صحة المساحة المذكورة في العقد المبرم وهي (١٠٠) دونم ولاعلم له بالمساحة المثبتة في الخطة الزراعية والمتمثلة بـ(٥٠٠) دونم مع العرض ان المتعاقد هو شخص امي (لايقرأ ولا يكتب) ,وترى اللجنة التحقيقية وجود تلاعب في مساحات الاراضي اعلاه من قبل مسؤول شعبة زراعة (الجزيرة) (سنان محمد علي) و (حاتم مرشد علي ياسين/ مسؤول شعبة الرمادي) بالاشتراك مع (ربيع محمد جاسم/ مدير قسم الاراضي) في مديرية زراعة الانبار بغية الحصول على منافع مادية المتمثلة بـ (الاسمدة / البذور/ مبيدات/ مشتقات نفطية) على اساس تلك المساحات .

١٢.ثَبت للجنة التحقيقية بان المقاطعة محل التعاقدات اعلاه هي (٣٦/ جبل) على وجه الخصوص وهي من المقاطعات التي يتم سقاية اراضيها عن طريق الابار السطحية والتي تكون مساحة تغطية البئر الواحد (٣٠) دونم وهو اساس اعطاء موافقة هيئة الابار في محافظة الانبار وان المساحات المثبتة ضمن الخطة الزراعية تتجاوز المساحة القانونية لاجازة الابار مما يشير الى وجود تجاوزات على الحصص

٢/٢٠
رئيس اللجنة
محمد جهاد فؤاد لطفي

٣/٢٠
عضو
ممثل هيئة الزراعة
الكتابية

٢/٢٠
عضو
ممثل وزارة الزراعة

المائية مما تسبب بقناعة اللجنة التحقيقية بان القصد من الفعل المرتكب هو سرقة المنافع التي تترتب على العقد الزراعي من جراء إدخاله في الخطة الزراعية المتمثلة باستلام (البذور / المبيدات/ الاسمدة/ المشتقات النفطية) بالسعر المدعوم من الدولة والمتاجرة بها في الاسواق المحلية وصولا الى الانتفاع من مبالغ تسويق الحنطة الى وزارة التجارة، مما يدل على عدم قيام المومأ اليهم باستصلاح تلك الاراضي وزراعتها لعدم حصولهم على موافقات اروائية واجازة ابار من قبل مديرية الموارد المائية / هيأة الابار في محافظة الانبار لتجاوزهم المساحة المحددة لاجازات الابار السطحية .

١٣. ثَبت للجنة التحقيقية ومن خلال تدقيق الأوليات وتدوين الأقوال مُقصرية (نوفل سعدون حماد/ مسؤول شعبة زراعة العامرية) لقيامه بدمج مساحات قطع اراضي زراعية بعدد (١٦٦) عقد وادخالها في الخطة الزراعية لعام (٢٠٢٠/٢٠٢١) و (١١٣) عقد وادخالها ضمن الخطة الزراعية لعام (٢٠٢١/٢٠٢٢) بمساحة واحدة على الرغم من ان كل عقد مبرم على وجه الاستقلال ومسجل برقم مستقل في مديرية زراعة محافظة الانبار, اضافة الى قيامه بأدراج مساحات اضافية لأراضي زراعية تفوق مساحة الارض المتعاقد عليها دون سند قانوني ولكون ان الفعل ذاته مخالف للتعليمات الزراعية ويفتقر الى السند القانوني وتسبب بطمس الحقائق وعدم دقة مقاطعة البيانات من قبل الجهات الرقابية.

١٤. ثَبت للجنة التحقيقية ومن خلال اجابة وزارة النفط/ شركة توزيع المنتجات النفطية / هيأة التجهيز/ قسم الوقود بموجب كتابهم ذي العدد(٣٦٣٩/١٠٣٤ في ٢٠٢٤/٣/٥) وكتاب وزارة النفط / شركة توزيع المنتجات النفطية ذي العدد (٩٧٤٢ في ٢٠١٩/٦/١٨) المتضمن اوجه تخصيص المحروقات على اساس (منظومات الري و الساحبات الزراعية و المضخات الزراعية و الحاصدات و المرشات الزراعية) وان السجلات و قاعدة البيانات الخاصة بالعقود الزراعية في مديرية زراعة الانبار تفتقر الى تلك التفاصيل وان المعلومات اعلاه تنحصر ضمن اجراءات وزارة النفط مما تعذر على اللجنة التحقيقية احتساب مقدار الهدر بالمال العام من الوقود المخصص للمساحات الغير حقيقية (الوهمية) التي تم ادخالها ضمن الخطة الزراعية مع قناعة اللجنة التحقيقية بوجود هدر

٢/٢٠
رئيس اللجنة
ممثل هيأة النزاهة

٣/٢٠
عضو
ممثل هيئة التفتيش العام

٢/٢٠
عضو
ممثل وزارة الزراعة

بالمال العام من جراء صرف تلك الكميات على مساحات اراضي زراعية غير صحيحة (وهمية) .

١٥. ثبت للجنة التحقيقية بأن وزارة النفط/ شركة توزيع المنتجات النفطية في محافظة الانبار اعتمدت على آلية معينة في تخصيص الحصص الوقودية لأصحاب العقود الزراعية قدر تعلق الامر بالخطة الزراعية بدلالة كتابهم ذي العدد (٩٧٤٢ في ٢٠١٩/٦/١٨) المتضمن اوجه تخصيص المحروقات على اساس (منظومات الري و الساحبات الزراعية و المضخات الزراعية و الحاصدات و المرشات الزراعية) من حيث ان تلك الالية لايتم اعتمادها من قبل فروع شركة المنتوجات النفطية في باقي المحافظات قدر تعلق الامر بالخطة الزراعية ,مما يتطلب توحيد تلك الالية من قبل الجهة القطاعية المتمثلة بوزارة النفط بما يضمن الحفاظ على المال العام وسهولة اجراءات تدقيق تلك الكميات من قبل الجهات الرقابية.

١٦. ثبت للجنة التحقيقية ان مقدار مساحات الاراضي الزراعية الغير حقيقية (الوهمية) التي تم ادخالها الى الخطة الزراعية للعام(٢٠٢٠/٢٠٢١) كما مبين في ادناه:-

المساحات المثبتة بناء على اسماء مكررة و اضافة مساحات دون سند قانوني	المساحات المثبتة دون وجود اي عقد مبرم
٤٦,٩٩٢ ستة واربعون الف وتسعمائة واثنان وتسعون دونم	٢١٧,١٢٧ مائتان وسبعة عشر الف ومائة وسبعة وعشرون ونصف دونم
المجموع / ٢٦٤,١١٩ مائتان واربعة وستون الف ومائة وتسعة عشر الف دونم	

١٧. ثبت للجنة التحقيقية ان مقدار مساحات الاراضي الزراعية الغير حقيقية (الوهمية) التي تم ادخالها الى الخطة الزراعية للعام(٢٠٢١/٢٠٢٢) كما مبين في ادناه:-

المساحات المثبتة بناء على اسماء مكررة و اضافة مساحات دون سند قانوني	المساحات المثبتة دون وجود اي عقد مبرم
٨٠,٨٤٣ ثمانون الف وثمانمائة وثلاثة واربعون دونم	٢٨٠,٧٢١ مائتان وثمانون الف وسبعمائة وواحد وعشرون دونم
المجموع / ٣٦١,٥٦٤ ثلاثمائة وواحد وستون الف وخمسمائة واربعة وستون دونم	

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
ممثل هيئة الزراعة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

١٨. ثبت للجنة بأن مجموع مساحات الاراضي الزراعية الغير حقيقية (الوهمية) للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١) و (٢٠٢١/٢٠٢٢) هي (٦٢٥,٦٨٣) ستمائة وخمسة وعشرون الف وستمائة وثلاثة وثمانون دونم وقد تمثلت تلك الزياده في المساحة بعدد من الصور ومنها (تكرار في اسماء المتعاقدين، ادراج مساحات تفوق المساحة الفعلية للأرض الزراعية (محل التعاقدات) و ادراج مساحات اراضي زراعية غير معززة (بعقود مبرمة) وترى اللجنة التحقيقية ومن خلال الاطلاع على اجراءات رفع الخطة الزراعية ان المقصرية تقع على عاتق مسؤولي الشعب الزراعية ابتداءً كلا حسب الاختصاص المكاني بالاشتراك مع المتعاقدين بغية الحصول على منافع شخصية متمثلة بـ (الاسمدة / البذور/ المبيدات / المشتقات النفطية / بيع الخطة الزراعية لتجار الحبوب وتسويق الحنطة المهربة الى وزارة التجارة والاستفادة من مبلغ الدعم) لصالح المومأ اليهم مما تسبب بالهدر بالمال العام على حساب الخزينة العامة من جهة، والاثراء على حساب المال العام من قبل المتعاقدين الذين تم ادخال اسمائهم في الخطة الزراعية هذا من جانب، ومن جانب اخر ان الفعل المرتكب من قبل مسؤولي الشعب الزراعية التابعة الى مديرية زراعة محافظة الانبار يرقى الى مستوى جريمة الادلاء بمعلومات غير صحيحة الى وزارة الزراعة والجهات العليا المعنية بمتابعة اجراءات الخطة الزراعية مما تسبب بتضخيم اعداد مساحات الخطة الزراعية عن قصد ودراية من قبل مسؤولي ذات الشعب الزراعية وما يترتب عليها من مخرجات العقود الزراعية المتمثلة بـ (البذور/ الاسمدة/ المبيدات/الحصة الوقودية) وصولاً الى كمية الحنطة المجهزة الى وزارة التجارة بالسعر المدعوم مما تسبب بالهدر بالمال العام على حساب الخزينة العامة .

١٩. ثَبت للجنة التحقيقية بان الكميات المجهزة من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية فيما يخص الاسمدة (الداب / اليوريا) المجهزة الى مديرية زراعة محافظة الانبار للموسم الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١) كانت على النحو التالي:-

- سماد الداب (٨٢٢٢)ثمانية الاف ومائتان واثنان وعشرون طن

رئيس اللجنة
محمد مهاز [illegible]

عضو
ممثل هيئة النزاهة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

- سماد اليوريا (٢٧,٣٠٧) سبعة وعشرون الف وثلاثمائة وسبعة طن

٢٠. ثَبت للجنة التحقيقية بان انكمية المجهزة من الشركة العامة للتجهيزات الزراعية فيما يخص الاسمدة (الداب / اليوريا) الى مديرية زراعة محافظة الانبار للموسم الزراعي (٢٠٢٢/٢٠٢١) كانت على النحو التالي:-

- سماد الداب / ٢٦٣٣ الفان وستمائة وثلاثة وثلاثون طن
- سماد اليوريا / ٢٩٢٠٩تسعة وعشرون الف ومائتان وتسعة طن

٢١. ثَبت للجنة التحقيقية ومن خلال الركون الى المعطيات الوارد ذكرها في كتاب وزارة الزراعة/ دائرة التخطيط والمتابعة / قسم الخدمات الزراعية ذي العدد (٢٨٨٩٠في ٢٠٢٢/١٠/٣) بأن مقدار الهدر بالمال العام الناتج عن ادراج مساحات قطع الاراضي الزراعية الغير حقيقية (الوهمية) ضمن الخطة الزراعية للأعوام(٢٠٢١/٢٠٢٠) و (٢٠٢٢/٢٠٢١) متمثلا بالأثار المترتبة على ادراج تلك المساحات ضمن الخطة الزراعية وقد اعتمدت اللجنة التحقيقية في حساب مقدار الهدر بالمال العام من جراء صرف (الاسمدة) على المعادلات التالية -

(المساحة الغير حقيقية(الوهمية) x (حصة الدونم الواحد) = الكمية المصروفة

(الكمية المصروفة)x(فرق السعر المدعوم) = مبلغ الهدر

مع العرض ان الاسعار المحددة من قبل وزارة الزراعة فيما يخص تجهيز(البذور / الاسمدة / المبيدات) تعتمد على نوع ومواصفات المواد المجهزة ,ولكون ان الاوليات الورقية وقاعدة البيانات الخاصة بمديرية زراعة محافظة الانبار تفتقر الى المعلومات الدقيقة عن نوع ومواصفات تلك المواد المجهزة ,اعتمدت اللجنة التحقيقية (اعلى مبلغ سعري) في أحتساب الاسعار المحددة من قبل الجهات القطاعية حفاظ على المال العام .

أ. فيما يخص مادة سماد (الداب) المجهزة الى مديرية زراعة محافظة الانبار من قبل وزارة الزراعة/ الشركة العامة للتجهيزات الزراعية و المحسوبة على اساس (المساحة الوهمية) لعام (٢٠٢١/٢٠٢٠) مبلغ (١,٧٩٦,٠٠٩,٢٠٠)

رئيس اللجنة
محلل مركز الامن الوطني

عضو
ممثل وزارة الزراعة

عضو
ممثل هيئة التجارة

مليار وسبعمائة وستة وتسعون مليون وتسعة الاف ومائتان دينار عراقي . تم احتسابها وفقا للمعادلة الاتية:-

- (٢٦٤,١١٩) دونم (المساحة الوهمية) x(٢٥كغم) حصة الدونم الواحد من سماد الداب) = (٦٦٠٢,٩٧٥) كغم الكمية المصروفة على اساس المساحة الوهمية.
- (٦٦٠٢,٩٧٥) كغم (الكمية المصروفة على اساس المساحة الوهمية)x (٢٧٢) دينار (فرق السعر المدعوم) = (١,٧٩٦,٠٠٩,٢٠٠) مليار وسبعمائة وستة وتسعون مليون وتسعة الاف ومائتان دينار عراقي
- مبلغ الهدر بالمال العام فيما يخص كمية سماد (اليوريا) المصروفة الى مديرية زراعة محافظة الانبار من الشركة العامة للتجهيزات الزراعية المحسوبة على اساس (المساحة الوهمية) لعام (٢٠٢١/٢٠٢٠) هو (٢,٩٤٦,٥١١,٥٦٤) مليار وتسعمائة وستة واربعون مليون وخمسمائة واحد عشر الف وخمسمائة واربعة وستون دينار عراقي والتي تم احتسابها وفقا للمعادلة الاتية:-
  - (٢٦٤,١١٩) دونم (المساحة الوهمية)x(٤٠) كغم (حصة الدونم الواحد من السماد) = (١٠,٥٦٤,٧٦٠) كغم (كمية السماد المصروفة على اساس المساحة الوهمية)
  - (١٠,٥٦٤,٧٦٠) كغم (كمية السماد المصروفة على اساس المساحة الوهمية) x (٢٧٨,٩) دينار (فرق السعر المدعوم للطن) = (٢,٩٤٦,٥١١,٥٦٤) مليار وتسعمائة وستة واربعون مليون وخمسمائة واحد عشر الف وخمسمائة واربعة وستون دينار عراقي

٢/٢٠
رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

٣/٢٠
عضو
مدير شعبة الدراسات
الاكاديمية

٢/٢٠
عضو
ممثل وزارة الزراعة

أ. الهدر بالمال العام فيما يخص مادة سماد (الداب) المصروفة الى مديرية زراعة محافظة الانبار المحسوبة على اساس (المساحة الوهمية) لعام (٢٠٢١/٢٠٢٢) بمبلغ (٢,٥٢٦,٠٧٥,٩٢٥) مليارات وخمسمائة وستة وعشرون مليون وخمسة وسبعون الف وتسعمائة وخمسة وعشرون دينار عراقي تم احتسابها وفقا للمعادلة الاتية:-

- (٣٦١,٥٦٤) دونم (المساحة الوهمية)x (٢٥) كغم (حصة الدونم الواحد من السماد) = (٩,٠٣٩,١٠٠) كغم (كمية السماد المصروفة على اساس المساحة الوهمية .
- (٩,٠٣٩,١٠٠) كغم (كمية السماد المصروفة على اساس المساحة الوهمية x(٢٧٩,٤٦١) دينار (الحد الاعلى للسعر المدعوم) = (٢,٥٢٦,٠٧٥,٠٠٠)مليارات وخمسمائة وستة وعشرون مليون وخمسة وسبعون الف وتسعمائة وخمسة وعشرون دينار عراقي

ث. الهدر بالمال العام فيما يخص مادة سماد (اليوريا) المصروفة الى مديرية زراعة محافظة الانبار من قبل وزارة الزراعة / الشركة العامة للتجهيزات الزراعية و المحسوبة على اساس (المساحة الوهمية) لعام (٢٠٢١/٢٠٢٢) بمبلغ (٤,٠٣٣,٦٠٧,٩٨٤) اربعة مليارات وثلاثة وثلاثون مليون وستمائة وسبعة الاف و تسعمائة واربعة وثمانون دينار عراقي تم احتسابها وفقا للمعادلة الاتية:-

- (٣٦١,٥٦٤) دونم (المساحة الوهمية) x(٤٠) كغم (حصة الدونم الواحد من السماد) = (١٤,٤٦٢,٥٦٠) (كمية السماد المصروفة على اساس المساحة الوهمية)

رئيس اللجنة
ممثل هيئة النزاهة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

عضو
ممثل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

مجموع الهدر بالمال العام من جراء صرف الأسمدة (الداب) و (اليوريا) للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١) و (٢٠٢١/٢٠٢٢) هو (١١,٣٠٢,٢٠٤,٦٧٣) احد عشر مليار وثلاثمائة واثنان مليون ومائتان واربعة الاف وستمائة وثلاثة وسبعون دينار عراقي

٢٢. ثَبت للجنة التحقيقية ومن خلال اجابة صندوق دعم البذور بصدد الكمية المجهزة الى مديرية زراعة محافظة الانبار للموسم الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١) من بذور الحنطة بلغت (٥٨,٧٢٥,٠٠٠) ثمان وخمسون الف وسبعمائة وخمسة وعشرون طن موزعة ما بين شركة مابين النهرين العامة للبذور و الشركة العراقية لانتاج البذور ومركز تكنلوجيا البذور وان مبلغ الهدر بالمال العام فيما يخص تجهيز بذور (الحنطة) المصروفة الى مديرية زراعة محافظة الانبار من قبل وزارة الزراعة / شركة ما بين النهرين العامة و الشركة العراقية لانتاج البذور ومركز تكنلوجيا البذور المحسوبة على اساس (المساحة الوهمية) لعام (٢٠٢٠/ ٢٠٢١)بمبلغ (٦,٩١١,١٩١,٣٠٨) ستة مليار وتسعمائة واحد عشر ومائة وواحد وتسعون الف وثلاثمائة وثمانية الف دينار عراقي. تم احتسابها وفقا للمعادلة الاتية:-

- (٢٦٤,١١٩) دونم (المساحة الوهمية) x(٤٥)كغم (حصة الدونم الواحد من البذور) =(١١,٨٨٥,٣٥٥) كغم (كمية البذور المصروفة على اساس المساحة الوهمية)
- (١١,٨٨٥,٣٥٥) كغم x (٥٨١,٤٨٨)(فرق مبلغ السعر المدعوم) = (٦,٩١١,١٩١,٣٠٨) ستة مليار وتسعمائة واحد عشر ومائة وواحد وتسعون الف وثلاثمائة وثمانية الف دينار عراقي

٢٣. ثبت للجنة التحقيقية بان الكمية المجهزة من صندوق دعم البذور الى مديرية زراعة محافظة الانبار للموسم الزراعي (٢٠٢١/٢٠٢٢) من بذور(الحنطه)بلغت (٤٤,٧٨١,٠٠٠) اربعة وأربعون الف وسبعمائة وواحد وثمانون طن موزعة ما بين شركة ما بين النهرين العامة للبذور و الشركة العراقية لإنتاج البذور ومركز تكنلوجيا البذور كما وثَبت

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
ممثل هيئة النزاهة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

للجنة التحقيقية ومن خلال الركون الى المعطيات الواردة بكتاب وزارة الزراعة / المجلس الوطني للبذور ذي العدد(٢٩٩٢٦ في ٢٠١٩/٩/٢٤) المتضمن تكاليف انتاج الطن الواحد من بذور الرتب العليا لمحصول الحنطة وسعر البيع المدعوم من قبل شركة ما بين النهرين العامة و شركة العراقية لإنتاج البذور ومركز تكنلوجيا البذور بأن مبلغ الهدر بالمال العام فيما يخص تجهيز بذور (الحنطة) المصروفة الى مديرية زراعة محافظة الانبار لعام (٢٠٢٢/٢٠٢١) هو (٥,٤٣٠,٣٦٩,٤٨٨) خمسة مليار واربعمائة وثلاثون مليون وثلاثمائة وتسعة وستون الف و اربعمائة وثمان وثمانون دينار عراقي تم احتسابها وفقا للمعادلة الاتية:-

- (٣٦١,٥٦٤) دونم (المساحة الوهمية) x(٤٥) كغم (حصة الدونم الواحد من البذور) =(١٦,٢٧٠,٣٨٠) (كمية البذور المصروفة على اساس المساحة الوهمية)
- ١٦,٢٧٠,٣٨٠ x ٣٣٣,٧٥٨ (فرق السعر المدعوم) = (٥,٤٣٠,٣٦٩,٤٨٨) خمسة مليار واربعمائة وثلاثون مليون وثلاثمائة وتسعة وستون الف و اربعمائة وثمان وثمانون دينار عراقي مجموع الهدر بالمال العام من جراء تجهيز وزارة الزراعة / شركة ما بين النهرين العامة للبذور والشركة العراقية لإنتاج البذور ومركز تكنلوجيا البذور لمديرية زراعة محافظة الانبار وفقا للخطة الزراعية للأعوام (٢٠٢١/٢٠٢٠) و (٢٠٢٢/٢٠٢١) من مادة بذور الحنطة (المدعومة) هو (١٢,٣٤١,٥٦٠,٧٩٦) اثنا عشر مليار وثلاثمائة وواحد واربعون مليون وخمسمائة وستون الف و سبعمائة وستة وتسعون دينار عراقي)

٢٤. ثَبت للجنة التحقيقية بان الكمية المجهزة من دائرة وقاية المزروعات فيما يخص المبيدات لحملة مكافحة ادغال الحنطة الى مديرية زراعة محافظة الانبار للموسم الزراعي (٢٠٢٢/٢٠٢١) كان بمساحة (٥٠٤,٣٧٠) خمسمائة واربعة الف وثلاثمائة وسبعون دونم عن مبيد (سبود لايت / كونكيور توبك) والمساحة الفعلية المكافحة بلغت

رئيس اللجنة
ممثل جهاز المحافظ الوطني

عضو
ممثل هيئة النزاهة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

(٤١٨,٤٦٥) اربعمائة وثمانية عشر و اربعمائة وخمسة وستون دونم و من خلال الركون الى المعطيات الواردة بالجدول الخاص بحملة مكافحة ادغال الحنطة المجهزة لمحافظة الانبار والمبيدات المصروفة الى مديرية زراعة محافظة الانبار للموسمين(٢٠٢٠/٢٠٢١) و(٢٠٢١/٢٠٢٢) حيث تم احتساب مبلغ الهدر بالمال العام بالاستناد الى المساحة الغير حقيقية (الوهمية) الداخلة ضمن الخطة الزراعية للعام (٢٠٢١/٢٠٢٢) مع العرض ان الموسم الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١) لم يتضمن تجهيز المزارعين بمواد حملة مكافحة ادغال الحنطة كلا حسب المادة المجهزة وفقا للمعادلة الاتية :-

أ. مادة (الاتلانتس)

- (٣٦١,٥٦٤)دونم (المساحة الغير حقيقية) الوهمية x (٨٠ غم) الكمية المجهزة للدونم الواحد = (٢٨و٩٢٥ كغم) كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية)
- (٩٢٥,٢٨كغم) كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية) x(١٨١) دولار سعر الكيلو غرام الواحد المدعوم من قبل الدولة = (٥,٢٥٣,٤٤٧) خمسة مليون دولار ومائتان وثلاثة وخمسون الف واربعمائة وسبعة واربعون سنتا وهو يمثل مقدار الهدر بالمال العام من جراء تجهيز مادة الاتلانتس المجهزة من قبل الدولة للمتعاقد مجاناً

ب. مادة(السبوت لايت)

- (٣٦١,٥٦٤) دونم (المساحة الغير حقيقية) الوهمية x(٥) غم (الكمية المجهزة للدونم الواحد) = (١٨٠٨) كغم كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية)
- (١٨٠٨) كغم كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية) x (٨١) دولار (سعر الكيلو غرام الواحد المجهز من قبل الدولة) = (١٤٦,٤٣٣) مائة وستة واربعون الف واربعمائة وثلاثة وثلاثون دولار وهو يمثل مقدار الهدر بالمال العام من جراء تجهيز مادة (السبوت لايت) المجهزة من قبل الدولة للمتعاقد مجاناً.

رئيس اللجنة
ممثل هيئة النزاهة الوطنية

عضو
ممثل هيئة النزاهة
المحاسبات

عضو
ممثل وزارة الزراعة

ت. مادة(كوني كور)

- (٣٦١,٥٦٤) دونم (المساحة الغير حقيقية) الوهمية x(١٨٧,٥٠) ملل (الكمية المجهزة للدونم الواحد) = (٦٧,٧٩٣) لتر كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية)
- ٦٧,٧٩٣) لتر كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية) x (٢٠) دولار سعر اللتر الواحد المجهز من قبل الدولة = (١,٣٢٨,٧٤٨) مليون وثلاثمائة وثمان وعشرون الف دولار وسبعمائة وثمان واربعون سنتاً وهو يمثل مقدار الهدر بالمال العام من جراء تجهيز مادة (كوني كور) المجهزة من قبل الدولة للمتعاقد مجاناً.

ث. مادة (التوبك)

- (٣٦١,٥٦٤) دونم (المساحة الغير حقيقية) الوهمية x(١٥٠) ملل (الكمية المجهزة للدونم الواحد) = (٥٤,٢٣٥) لتر كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية)
- (٥٤,٢٣٥) لتر كمية المادة المصروفة على حساب المساحة الغير حقيقية (الوهمية) x(٢٧) دولار سعر اللتر الواحد المجهز من قبل الدولة = (١,٤٦٤,٣٣٤) مليون واربعمائة واربعة وستون الف دولار وثلاثمائة واربعة وثلاثون سنتاً

حيث يكون المجموع النهائي لمقدار الهدر بالمال العام من جراء تجهيز المبيدات الزراعية للمواد اعلاه للخطة الزراعية للعام (٢٠٢١/٢٠٢٢) لمديرية زراعة محافظة الانبار (٨,١٧٤,٩٦٢) ثمانية ملايين ومائة واربعة وسبعون الف وتسعمائة واثنان وستون دولار

٢٥. ثبت للجنة التحقيقية ومن خلال المعطيات الواردة بكتاب وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة الحبوب / قسم التسويق / المشتريات المحلية ذي العدد (٣٠٠ في ٢٠٢٤/٣/١٢)المتضمن كمية الحنطة المستلمة من مزارعي محافظة الانبار وفقا للتفاصيل المبينة في الجدول اناه :-

رئيس اللجنة
ممثل هيأة النزاهة

عضو
ممثل مديرية التدقيق الداخلي

عضو
ممثل وزارة الزراعة

السنوات	الحنطة المحلية المستلمة	السعر للطن الواحد
٢٠٢٠	٢٥٦٥٦٦ طن	٥٦٠,٠٠٠ / درجة ١ ٤٨٠,٠٠٠/ درجة٢ ٤٢٠,٠٠٠/ درجة ٣
٢٠٢١	٢١٧٨١٦طن	٥٦٠,٠٠٠ / درجة ١ ٤٨٠,٠٠٠ درجة٢ ٤٢٠,٠٠٠/ درجة ٣
٢٠٢٢	١٢٨٤٨٩ طن	٨٥٠,٠٠٠ دينار عراقي
٢٠٢٣	٣٨٦٢٩٨ طن	٨٥٠,٠٠٠ دينار عراقي

وبعد دراسة الاوليات ومقارنة مساحة الاراضي الزراعية الغير حقيقية (الوهمية) كأساس لاحتساب مبلغ الهدر بالمال العام من جراء تسويق محصول الحنطة على اساس الخطة الزراعية للأعوام (٢٠٢٠/٢٠٢١) و (٢٠٢١/٢٠٢٢) تَبين للجنة بان مساحات الاراضي (غير الحقيقية) الوهمية المكتشفة من قبل اللجنة والبالغة (٢٦٤,١١٩) مائتان واربعة وستون الف ومائة وتسعة عشر الف دونم للموسم الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١) وبالمقارنة مع الغلة الممنوحة للدونم الواحد في محافظة الانبار فأن عدد الاطنان المسموح بتسويقه من مادة الحنطة الى مراكز استلام المحصول لهذه المساحة بلغ (٢٠٣,٠٠٠) مائتان وثلاثة الف طن وهذا من شأنه ان يتسبب بالهدر بالمال العام يقدر بـ (١١٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وثلاثة عشر مليار دينار عراقي ,مما تعذر على اللجنة ان تثبت مقدار الهدر اعلاه ضمن المحضر والتوصيات لعدم توافر دليل الاثبات على بيع الخطط الخاصة بتلك المساحات بشكل كامل، الا ان قناعة اللجنة التحقيقية ومن خلال الاطلاع على مجمل الاجراءات تشير الى وجود خطط تم بيعها الى تجار الحبوب لغرض خلط تلك الكميات مع مادة الحنطة المهربة الداخلة الى العراق بغية الحصول على ارباح مالية من خلال فرق السعر المدعوم من قبل وزارة التجارة .

٢٦. ثَبت للجنة التحقيقية ومن خلال عمليات التدقيق والمقاطعة وجود كميات من محصول الحنطة التي تم تسويقها الى مراكز استلام المحصول في محافظة الانبار تفوق الكمية المقررة بمقدار (٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرون الف طن, مما تسبب بالهدر بالمال العام بمقدار (١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعة عشر مليار دينار عراقي مما يستوجب مساءلة وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة الحبوب بصدد

٢/ ٢٠
رئيس اللجنة
ممثل رئيس الجهاز الاشرافي

٣/ ٢٠
عضو
ممثل عن هيئة التقاعد الوطنية

٢/ ٢٠
عضو
ممثل وزارة التجارة

السند القانوني لقبول استلام تلك الكميات خارج الخطة الزراعية المرسومة .

خامساً/ مقدر الهدر بالمال العام

١. ثَبت للجنة ومن خلال المعطيات الوارد ذكرها بالفقرات (١٦/١٧/١٨/١٩/٢٠/٢١/٢٢/٢٣) من الاستنتاجات ان مجموع مبلغ الهدر بالمال العام من جراء الافعال المرتكبة من قبل الموظفين الذين ثبت تقصيرهم في فقرات الاستنتاجات بالاشتراك مع اشخاص بصفة متعاقدين مع مديرية زراعة محافظة الانبار عن قيمة (بذور الحنطة/ الاسمدة(الداب واليوريا) المجهزة الى مديرية زراعة محافظة الانبار للمواسم الزراعية(٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) محسوبة من قبل اللجنة على اساس المساحة الغير حقيقية (الوهمية) المضافة الى الخطة الزراعية للمواسم اعلاه كانت على النحو الاتي:-

- (38,069,477,469) ثمان وثلاثون مليار وتسعة وستون مليون واربعمائة وسبعة وسبعون الف واربعمائة وتسعة وستون دينار عراقي.

٢. ثَبت للجنة ومن خلال المعطيات الوارد ذكرها بالفقرات (١٧,٢٤) من الاستنتاجات ان مجموع مبلغ الهدر بالمال العام من جراء الافعال المرتكبة من قبل الموظفين الذين ثبت تقصيرهم في فقرات الاستنتاجات بالاشتراك مع اشخاص بصفة متعاقدين مع مديرية زراعة محافظة الانبار عن قيمة المبيدات (الاتلانتس/ سبوت لايت/ كوني كور/ توبك) المجهزة الى مديرية زراعة محافظة الانبار للموسم الزراعي(٢٠٢١/٢٠٢٢) محسوبة من قبل اللجنة على اساس المساحة الغير حقيقية (الوهمية) المضافة الى الخطة الزراعية للمواسم اعلاه كانت على النحو الاتي :-

- (8,174,962) ثمانية مليون ومائة واربعة وسبعون الف وتسعمائة واثنان وستون دولار .

رئيس اللجنة
ممثل جهاز الامن الوطني

عضو
مستشار هيئة الرأي المحاكم

عضو
ممثل وزارة الزراعة

٣. تعذر على اللجنة التحقيقية احتساب مقدار الهدر بالمال العام من جراء صرف الحصة الوقودية الى مديرية زراعة محافظة الانبار محسوباً على مساحات الاراضي الزراعية (الغير حقيقية) الوهمية الداخلة ضمن الخطة الزراعية للمواسم (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) للأسباب الوارد ذكرها بالفقرات(١٤,١٥) من الاستنتاجات.

٤. تعذر على اللجنة التحقيقية احتساب مقدار الهدر بالمال العام المتمثل بكمية الحنطة المسوقة لعام (٢٠٢١/٢٠٢٢)محسوباً على اساس المساحة الغير حقيقية (الوهمية) للأسباب الوارد ذكرها بالفقرات (٢٥,٢٦) من الاستنتاجات مع الاشارة الى ان اللجنة التحقيقية قد بينت مقدار الزيادة الحاصلة في كمية الحنطة المستلمة من قبل وزارة التجارة خلافا للكمية المحددة مع بيان مقدار الهدر بالمال العام

سادساً/ المقصرية /

استنادا الى ما ورد بفقرات الاستنتاجات ثبت للجنة التحقيقية الاتي :-

١. مُقصرية موظفي مديرية زراعة محافظة الانبار المدرجة اسمائهم في ادناه استنادا للفقرات (٢/٣/٤/٥/٦- رابعاً) والفقرة (خامساً) من الاستنتاجات وهم كلا من :-

- مثنى سبتي غربي/ مدير زراعة محافظة الانبار (الاسبق) المحال على التقاعد حالياً
- سنان محمد علي / مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (السابق) والموقوف حاليا على ذمة قضية مودعة لدى هيئة النزاهة الاتحادية
- خالد خلف عواد شلاش الجابري/ مدير زراعة الانبار (الحالي)
- ربيع محمد جاسم محمد العبيدي / مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة الانبار
- عبد الباسط كفاح عبد الله محمود الجبوري/ مسؤول شعبة الانتاج النباتي في مديرية زراعة الانبار
- علي حميد عواد / مدير قسم التخطيط في مديرية زراعة الانبار

٢/١٠
رئيس اللجنة
ممثل جهاز المخابرات الوطني

٣/١٠
عضو
ممثل عن حماية التراث والآثار

٢/١٠
عضو
ممثل وزارة الزراعة

٢. مُقصرية مَسؤولي الشعب الزراعية التابعة لمديرية زراعة الانبار المدرجة اسمائهم في ادناه استنادا للفقرات (٢/٣/٥/٦/٨/٩/١٣- رابعا) و(خامساً) من الاستنتاجات :-

- حاتم مرشد حسي ياسين / مسؤول شعبة زراعة الرمادي
- سنان محمد علي / مسؤول شعبة زراعة الجزيرة (سابقاً) الموقوف حالياً
- حسام الدين محمد كشاش/ مسؤول شعبة زراعة الصقلاوية
- رشيد حسين علي / مسؤول شعبة زراعة الخيرات
- احمد عبد سويد خليفة / مسؤول شعبة زراعة القائم
- نوفل سعدون حماد/(مسؤول شعبة زراعة العامرية)

٣. مُقصرية (ربيع محمد جاسم محمد العبيدي / مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة الانبار) استنادا للفقرة (٩/٨/٧) من الاستنتاجات

٤. مُقصرية (مثنى سبتي غربي / مدير زراعة محافظة الانبار) (الاسبق) و(سنان محمد علي / مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (السابق) وخالد خلف عواد شلاش الجابري/ مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (الحالي) و(ربيع محمد جاسم/ مدير قسم الاراضي في مديرية زراعة محافظة الانبار) و (وسام شاكر سحاب / مسؤول شعبة زراعة النخيب) استناداً الى ما ورد بالفقرة(١٠) من الاستنتاجات

٥. مُقصرية (سنان محمد علي /باعتباره مسؤول شعبة زراعة الجزيرة) و (حاتم مرشد علي ياسين/ مسؤول شعبة الرمادي) و (ربيع محمد جاسم/ مدير قسم الاراضي الزراعية) استناداً الى المعطيات الواردة بالفقرات(١٢/١١) من الاستنتاجات

سابعاً/ التوصيات

استنادا الى المعطيات الواردة في فقرتي الاستنتاجات والمقصرية توصي اللجنة التحقيقية بالاتي:-

١. توجيه عقوبة (تنزيل الدرجة) لكلاً من ألموظفين ألواردة اسمائهم في الفقرات (١،٢،٣،٤،٥) من المقصرية استناداً الى احكام المادة (٨/سادساً) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل ، باستثناء (مثنى سبتي غربي) كونه (متقاعد حالياً) وغير خاضع للقانون اعلاه قدر تعلق الامر بالعقوبات الانضباطية.

رئيس اللجنة
محمل جهاز مكافحة الوطني

عضو
ممثل عن هيئة النزاهة الحادة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

٢. إحالة الموظفين الواردة اسمائهم في الفقرات (١،٢،٣،٥) من المقصرية الى القضاء عبر هيئة النزاهة الاتحادية وحسب الاختصاص التحقيقي لعمل الهيئة استنادا الى احكام المادة (١٠/ ثالثاً) من احكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل ,وذلك لكون ان الافعال المرتكبة من قبلهم تمثل جريمة وفقا لأحكام قانون العقوبات العراقي رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المعدل وتسببت بالهدر بالمال العام عمداً .

٣. إحالة الموظفين الواردة اسمائهم في الفقرة (٤) من المقصرية الى القضاء عبر هيئة النزاهة الاتحادية وحسب الاختصاص التحقيقي لعمل الهيئة استنادا الى احكام المادة (١٠/ ثالثاً) من احكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل، وذلك لكون ان الافعال المرتكبة من قبلهم تمثل جريمة وفقا لأحكام قانون العقوبات العراقي رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) المعدل وتسببت بالهدر بالمال العام عمداً لكون ان الموضوع مسجل لدى هيئة النزاهة الاتحادية بالقضية الجزائية المرقمة (١٥١ق/٢٠٢٤/١٧).

٤. اعفاء الواردة اسمائهم في الفقرات(١،٢،٣،٤،٥) من الاستنتاجات والذين تمت التوصية بمعاقبتهم في الفقرة(١) من التوصيات من مناصبهم لعدم كفاءتهم في ادارة مديرية زراعة محافظة الانبار واقسامها وشعبها كلا حسب المهام الموكلة اليه،علاوة على تسببهم بالهدر بالمال العام بمبالغ طائلة واستبدالهم بعناصر ذات كفاءة ونزاهة وحيادية في ادارة الملف الزراعي في المحافظة باستثناء (مثنى سبتي غربي) كونه محال على التقاعد ويقع خارج المركز القانوني للوظيفة العامة قدر تعلق الامر بالمهام والواجبات.

٥. تحريك الشكوى الجزائية بحق كل من الاسماء الواردة في القوائم المرفقة ربطا مع محضر وتوصيات اللجنة التحقيقية ممن ثبت ادراج اسمائهم ضمن المساحات الغير حقيقية (الوهمية) بكافة صور الافعال التي تم الاشارة اليها في محضر وتوصيات اللجنة التحقيقية الى الخطة الزراعية للمواسم(٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢) بالإضافة الى الاسماء الوارد ذكرها في الفقرة (١١) من الاستنتاجات .

رئيس اللجنة

عضو

عضو

٦. تحريك الشكوى الجزائية بحق كلا من (جابر خالد خلف عواد الجابري و علي خالد خلف عواد الجابري و عقيل خلف نايل طوكان) لقيامهم باستعمال محررات غير صحيحة متمثلة (بإجازات ابار) مزمع صدورها من الهيأة العامة للإبار في مديرية الموارد المائية في محافظة الانبار بداعي الاثراء على حساب المال العام بدلالة المعطيات الوارد ذكرها بالفقرة (١٠) من الاستنتاجات .

٧. توجيه وزارة التجارة / مكتب الوزير لغرض اجراء التحقيق في اسباب استلام كميات من محصول الحنطة التي تم تسويقها من قبل المتعاقدين الى مراكز استلام المحصول في محافظة الانبار تفوق الكمية المقررة بمقدار (٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرون الف طن مما تسبب بالهدر بالمال العام بمقدار (١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعة عشر مليار وكما تم الاشارة اليه بالفقرات (٢٦,٢٥) من الاستنتاجات .

٨. توجيه وزارة النفط/ مكتب الوزير لغرض اعداد اليه موحدة لصرف مادة الوقود الى مديرية زراعة محافظة الانبار وشعبها الزراعية قدر تعلق الامر بالخطة الزراعية لكون ان الالية المتبعة من قبل هيأة توزيع المنتوجات النفطية في المحافظة تختلف عن الالية المتبعة من قبل باقي فروع الهيأة في المحافظات باحتساب الكمية الوقودية على حساب (الدونم) مما تسبب بعدم امكانية احتساب مقدار الهدر بالمال العام من قبل اللجنة التحقيقية وكما مشار اليه بالفقرات (١٥,١٤) من الاستنتاجات

٩. توجيه وزارة الزراعة / مكتب الوزير لغرض اعداد تعليمات خاصة بالخطط الزراعية والية عمل لأعداد تلك الخطة في المحافظات كافة عدا اقليم كردستان بغية معالجة حالات التلاعب بالمعلومات الواردة من الشعب الزراعية وتقنين الصلاحيات الممنوحة لمسؤولي تلك الشعب فيما يخص توزيع مخرجات الخطة الزراعية المعتمدة على المتعاقدين ,مع ضرورة وضع الية معتمدة لتدقيقها مع متابعة العقود الزراعية المبرمة من قبل مديريات الزراعة في المحافظات ومدى استيفائها للشكلية القانونية كونها احدى بواعث شمول المتعاقد بالخطة الزراعية.

٢/٢٠
رئيس اللجنة
ممثل هيأة النزاهة الوطني

٣/٢٠
عضو
ممثل عن هيئة الرقابة المالية

٢/٢٠
عضو
ممثل وزارة الزراعة

١٠. تأليف فريق عمل مشترك من قبل وزارة الزراعة / دائرة الاراضي الزراعية و وزارة الموارد المائية و ممثل من محافظة الانبار لغرض تدقيق كافة العقود الزراعية المبرمة سابقا من قبل مديرية زراعة محافظة الانبار لكون اغلبها مبرمة بشكل مخالف للقانون ولم تبنى اجراءاتها على موافقات الجهات القطاعية ذات العلاقة مما تسبب بشبهات فساد اداري ومالي, مع ضرورة توجيه الاقسام ذات العلاقة في الدوائر القطاعية باتخاذ الإجراءات القانونية بصدد العقود التي يثبت مخالفتها للضوابط والتعليمات مع اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يثبت ضلوعه في ارتكاب شبهات الفساد من جراء تلك المخالفات التي ترقى الى مستوى الجرائم .

١١. توجيه وزارة الزراعة / مكتب الوزير لغرض تأليف لجنة تدقيقية تحقيقية تتولى مهمة تدقيق اسماء الموظفين المنسوبين الى مديرية زراعة محافظة الانبار والدوائر القطاعية التابعة للمحافظة بصفة متعاقدين مع مديرية زراعة محافظة الانبار لغرض تأجير قطع اراضي زراعية والذين تم ادخالهم في الخطة الزراعية للمواسم الزراعية (٢٠٢٠/٢٠٢١/٢٠٢٢/٢٠٢٣) عن طريق اجراء مقاطعة لقاعدة البيانات الخاصة بأسماء الموظفين مع قاعدة البيانات الخاصة بالعقود في مديرية زراعة محافظة الانبار لكون ان الفعل اعلاه يعد مخالفة للتعليمات والتشريعات الزراعية .

١٢. توجيه مديرية زراعة محافظة الانبار لغرض اعداد قاعدة بيانات رصينة بعد استكمال الاجراءات المشار اليها بالفقرات (١٠,١١) من اعلاه بعد التأكد من صحة اجراءات التعاقد لسهولة اجراءات المطابقة للمعلومات الواردة من الشعب الزراعية فيما يخص الخطة الزراعية على ان تتضمن قاعدة البيانات التفاصيل الدقيقة (رقم العقد/ اسم المتعاقد/ مساحة الارض/ المرشاة الزراعية/ الآلات والمكائن الزراعية) مع ضرورة تحديد الحد الاعلى والادنى لصرف البذور والمبيدات و الاسمدة و المحروقات) كلا حسب نسبة الغلة في المحافظة .

١٣. وضع توقيتات زمنية كافية تسبق اجراءات الخطة الزراعية حيز التنفيذ والتي تتمثل زمنية كافية من تاريخ دخول الخطة الزراعية حيز التنفيذ والتي تتمثل

رئيس

عضو
ممثل عن هيئة البراهة
الزراعية

عضو
ممثل وزارة الزراعة

ثَبت للجنة التحقيقية لاحقاً على اجراءات التعاقد قيام قسم التخطيط/ شعبة الانتاج النباتي بتوجيه الكتاب المرقم (٢٠٢٥٢ في ٢٠٢٣/١٢/١١) الى الهيئة العامة للمياه الجوفية في محافظة الانبار لغرض بيان صحة صدور اجازات ابار عدد (١٠) بعد ورود نسخ من تلك الاجازات من شعبة زراعة النخيب بموجب كتاب الشعبة ذاتها ذي العدد(٢٥٣ في ٢٠٢٢/١١/٦) بمناسبة ورود معلومات من قبل هيئة النزاهة الاتحادية/ مكتب تحقيق الانبار تفيد بوجود شبهات تزوير في اجازات الابار الخاصة بعدد من المتعاقدين ومن ضمنها الاجازات الخاصة بالموما اليهم المبينة تفاصيلها في ادناه :-

ت	اسم المتعاقد	رقم الاجازة	رقم العقد
١	جابر خالد خلف عواد الجابري	(٢٤٤٨ في ٢٠٢٢/١٠/٢٨) المعنونة الى شعبة زراعة النخيب	١٤٤٣٣في ٢٠٢٢/٢/١
٢	علي خالد خلف عواد الجابري	(٢٤٤١ في ٢٠٢٢/١٠/٢٨) المعنونة الى شعبة زراعة النخيب	١٤٤٣٢في ٢٠٢٢/٢/١
٣	عقيل خلف نايل طوكان	(٢٤٤٥ في ٢٠٢٢/١٠/٢٨) المعنونة الى شعبة زراعة النخيب	١٤٤٣٤في ٢٠٢٢/٢/١

ومن ثم وردت لاحقاً اجابة وزارة الموارد المائية / الهيئة العامة للمياه الجوفية / فرع الانبار بموجب كتابهم ذي العدد (٣٠٥١ في ٢٠٢٣/١٢/١٢) المعنون الى مديرية زراعة محافظة الانبار المتضمن عدم تأييد صحة صدور كتبهم الخاصة بمنح اجازات (بئر) للموما اليهم اعلاه مع العرض الى ان التسلسلات (٢/١) من اعلاه هم ابناء مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (الحالي) (خالد خلف عواد الجابري) والتسلسل(٣) تربطه صلة قربى بالموما اليه كما و ثبت للجنة التحقيقية ومن خلال تدقيق سجلات الواردة في المديرية ذاتها ان كتاب عدم صحة الصدور المشار اليه اعلاه قد ورد الى مديرية زراعة محافظة الانبار برقم الوارد (٢٦٥٥١ في ٢٠٢٣/١٢/١٣) وتم احالته من قبل قسم الموارد البشرية الى قسم التخطيط بموجب هامش (سنان محمد علي) مدير مديرية زراعة محافظة الانبار (السابق) المؤرخ في (٢٠٢٣/٣/١٣) حيث تم تسليم الكتاب اعلاه الى هيئة النزاهة الاتحادية / مكتب تحقيق الانبار بموجب محضر انتقال مع احد محققي الهيئة من قبل (عبد الباسط كفاح عبد الله) حسب ادعائه ,مما يشير الى وجود شبهة تلاعب وتزوير واستعمال محررات رسمية والتستر على الافعال اعلاه من قبل مديرية زراعة محافظة الانبار المتمثلة بـ (سنان محمد علي/ مدير مديرية زراعة

رئيس اللجنة
محمد جهاد لافي العطية

عضو
ممثل صفة الدراسة
الاحارثة

عضو
ممثل وزارة الزراعة

بتأليف غرفة عمليات ميدانية تضم في عضويتها كافة الدوائر القطاعية ذات العلاقة بالأثار المترتبة على ابرام العقد الزراعي قدر تعلق الامر بمخرجات الخطة الزراعية لغرض تهيئة قاعدة بيانات رصينة ومتكاملة للمتعاقدين مما يسهم في سهولة تدقيق العقود الزراعية التي تدخل ضمن الخطة الزراعية من قبل مديريات الزراعة كلا حسب الاختصاص المكاني والقطاعي ابتداءً, ومن ثم تسهم في تذليل العقبات امام الجهات الرقابية اثناء عملية التدقيق.

١٤. عرض المحضر والتوصيات امام انظار السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم لغرض المصادقة والامر لسيادته بالتنسيب.

ختم المحضر ووقع من قبل رئيس واعضاء فريق التحري بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٤

رئيس اللجنة

ممثل عن جهاز الامن الوطني العراقي

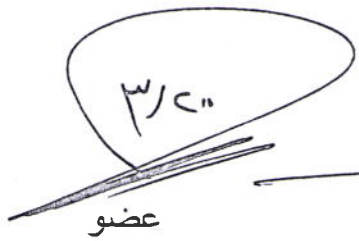

عضو

ممثل عن هيئة النزاهة الاتحادية

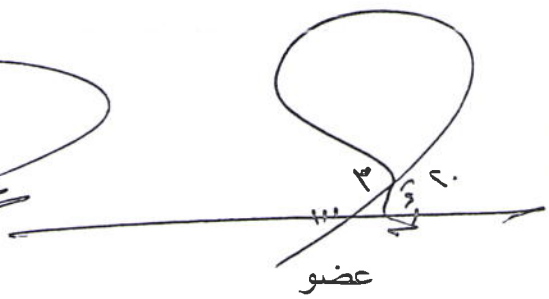

عضو

ممثل عن وزارة الزراعة

مصادقة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم